

رابعاً : مشاكل احتساب الدخل السياحي problems of Calculating the Tourism Income

لقد أوضحنا في الفصل الأول في علم الاقتصاد يجب أن يتحقق التناظر بين:

النتائج القومي = الدخل القومي = الانفاق القومي

وهذه المعادلة تعد قاعدة مسلم بها اقتصادياً.

فلو رجعنا مثلاً الى تقديرات (راسابورتز) للدخل القومي العراقي عام 1964 سنلاحظ أن قيمة الناتج القومي يسعر كلفة عناصر الإنتاج بلغ (595) مليون دينار، والدخل القومي بأسعار كلفة عناصر الإنتاج بلغ أيضاً (595) مليون دينار، والانفاق القومي بأسعار السوق الجارية بلغ (595) مليون دينار.

وفي مصدر آخر يشير الدكتور (محمد عزيز والطعمة) الى أنه " من الناحية النظرية الخالصة، ينبغي لتلك الطرق الثلاث في حساب الدخل القومي أن تؤدي الى مجموع واحد. أما من الناحية العملية فقد نشأ اختلاف بين نتائج الطرق الثلاث وسبب ذلك يعود بالدرجة الأساس الى :

1- ان القائمين على احتساب الدخل القومي يعانون دائماً من وجود مواضع خالية من البيانات مما ينبغي أن تُملأ بالتقدير أو التخمين.

2- وقد لا ينشأ الخطأ من النقص أو عدم الدقة في البيانات الأساسية، بل من النقص في التوافق الزمني، وغالباً ما يعالج الاختلاف بين الطرق الثلاث بإدخال فقرة جديد تسمى بالفرق الاحصائي Statistical Discrepancy أو الخطأ المتبقي Residual Error.

ونرى ان هناك ثلاثة أسئلة مهمة تثار في هذا الصدد وهي بحاجة الى مناقشة واجابات وهي: -

• السؤال الأول : هل من الوارد أن يتحقق التناظر بين :

الدخل السياحي = الانفاق السياحي = الناتج السياحي

• السؤال الثاني : هل أن ما يصحح على صعيد الاقتصاد القومي يصبح على الصعيد القطاعي.

• السؤال الثالث : هل أن طرق احتساب الدخل القومي المشار اليه سابقاً جميعها صالحة لاحتساب

الدخل السياحي.

1- ان الدخل السياحي بموجب طريقة (الناتج النهائي) يتمثل بـ " مقدار السلع والخدمات السياحية النهائية فقط دون احتساب السلع الوسيطة " لكن الكثير من مستلزمات الإنتاج تكون على شكل سلع وسيطة مصنعة من قبل القطاعات الأخرى. فمثلاً اللحوم المعدة للفنادق والمطاعم هي بالأساس من نتاج القطاع الزراعي، ومساحيق الغسيل والتنظيف هي بالأساس من نتاج القطاع الصناعي، والاستعانة بالخدمات القانونية والمحاسبية لتنظيم الحسابات الختامية للفندق هي خدمات تابعة لقطاعات أخرى ومن

ذلك نفهم أن هذه الطريقة تتعامل مع كاف الإنتاج النهائية بغض النظر عن مساهمة كل قطاع بهذه العناصر الإنتاجية. وهذا لا يسبب أي مشكلة على صعيد احتساب الدخل القومي لأنه كل هذه القطاعات هي بالأصل ضمن مكونات الاقتصاد القومي ككل، ولكن الكلام يختلف عندما يكون على الصعيد القطاعي. بمعنى أن الدخل السياحي داخل ضمن مكوناته عناصر الإنتاج الوسيطة من نتاج القطاعات الأخرى وليس من نتاج القطاع السياحي. وبذلك فإن الدخل السياحي بموجب طريقة الناتج النهائي تقع في إشكالية الحسابات المزدوجة وتضخم في قيمة الدخل السياحي بشكل يفوق المساهمة الفعلية للقطاع السياحي بهذا الجزء من الناتج القومي.

وبناءً على ذلك سيكون حجم الدخل السياحي بموجب طريقة الناتج النهائي أكبر من الناتج النهائي المحسوب بموجب طريقة القيمة المضافة والتي تقتصر فقط على احتساب القيمة التي تضيفها المشاريع السياحية على المستلزمات البولية والمستلزمات الخدمية المستمدة من القطاعات الأخرى.

وفي هذا الصدد يشير (الدكتور محمد جواد) " ان الدخل السياحي في المملكة الأردنية بلغ (406.4) مليون دولار عام 1994. وان القيمة المضافة للسياحة تشكل نصفه " .

ومن ذلك نستنتج أنه لا تطابق بين الدخل السياحي بموجب طريقة (الناتج النهائي) الدخل السياحي بموجب طريقة (القيمة المضافة). والحقائق المعروضة تشير الى أنه طريقة القيمة المضافة تعكس واقع الدخل السياحي بشكل أفضل وأدق من طريقة الناتج النهائي.

2- ان الدخل السياحي بموجب طريقة (الانفاق السياحي) يتمثل بـ " مقدار ما ينفقه السياح المواطنون منهم

والأجانب على شراء الخدمات السياحية والترويجية " ، ولكن هل أن الخدمات السياحية (المنتج السياحي) يصنع فقط من قبل القطاع السياحي؟ الجواب حتماً لا. فالمنتج السياحي مزيج معقد ومركب يتكون من سلع وخدمات متعددة وتساهم العديد من القطاعات الرئيسية والفرعية في تصنيعه، ويشار في هذا الصدد الى أن الطلب السياحي طلب ممتد بسبب امتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة الى أكثر قطاعات الاقتصاد القومي.

ولإعطاء هذا الموضوع حقه نستعين بدراسة أمريكية أعدت من قبل جامعة ميسوري الأمريكية بهذا المجال. فتشير الدراسة الى أنه تحقق (انفاق ساحي) في ولاية ميسوري عام 1967 بلغ (546) مليون دولار. فهل من المقبول أن ينسب هذا المبلغ الى القطاع السياحي؟

قامت الدراسة بتتبع كيف توزع هذا المبلغ على فروع الاقتصاد كما في المخطط (3) الاتي :

3- كما وتظهر مشكلات ومعارف أخرى باعتبار (طريقة الدخول المكتسبة وطريقة الإنفاق) في تقدير

الدخل السياحي ومنها -

أ- إذا تحقق التوازن في الاقتصاد القومي فإن:

الإدخار = الاستثمار

ولكن هل أن الادخار السياحي = الاستثمار السياحي؟ بمعنى هل أن المدخرات المتحققة في القطاع السياحي يجب أن تساوي الاستثمارات المتحققة بالقطاع السياحي؟ الجواب كلا. لأن بلدًا مثل العراق لا تتوقع أن يمول الاستثمار السياحي من المدخرات المتحققة في القطاع السياحي، بل وكما هو معروف يمول من الأموال المتحققة كمائدات من تصدير النفط الخام. وفي إسبانيا تتوقع أن المدخرات المتحققة في القطاع السياحي تمول الاستثمار السياحي وتمول استثمارات في قطاعات أخرى باعتبار أن إسبانيا بلد سياحي متطور.

ب- إذا تحقق التوازن في الاقتصاد القومي فإن:

الإنفاق الحكومية = الإيرادات الحكومية

ولكن هل أن الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي = الإيرادات الحكومية من النشاط السياحي؟ الجواب كلا، فال معروف أن الحكومة العراقية تنفق على السياحة أكثر مما يتحقق لها من إيرادات.

ج- هناك صعوبة ومعارف في متابعة حركة دخول العملات وخروج العملات بفعل النشاط السياحي. وفي

الغالب هي عملية تقديرية تعتمد على ثلاثة عوامل :

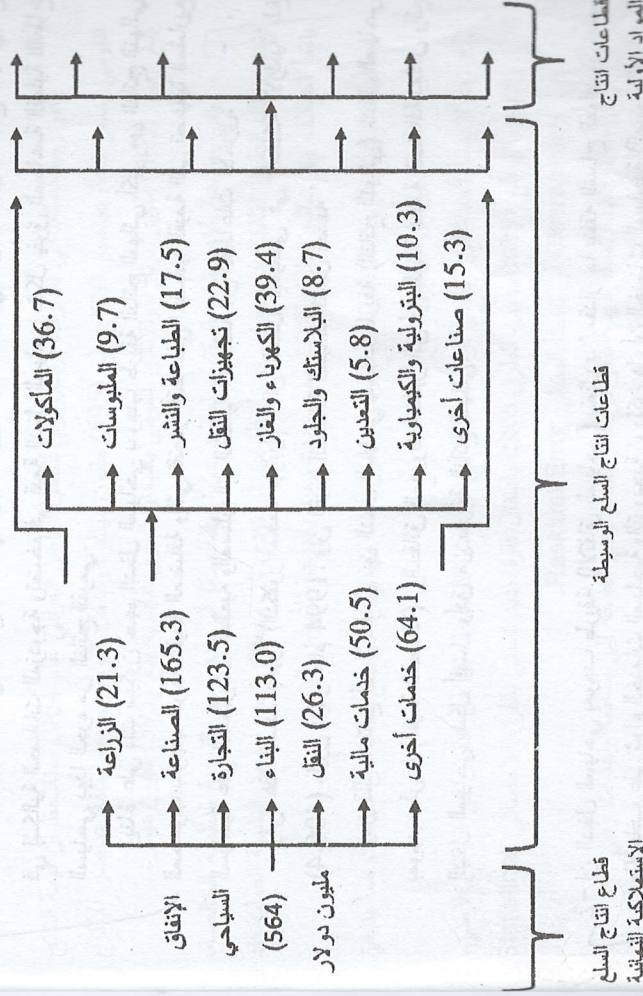
- 1- عدد السياح Number Of Tourists.
- 2- معدل بقاء السائح Average Length of stay.
- 3- متوسط إنفاق السائح اليومي Average per Expenditure Tourists per day.

وعلى صعيد العراق مثلاً لا توجد جهة رسمية تتابع هذه العوامل بل هناك محاولات قريبة من قبل الباحثين في هذا المجال بين الحين والآخر.

والتشارك الكثيف والتداخل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، فمثلاً هناك حدائق ومتنزهات تعود ملكيتها إلى البلديات وهناك متاحف تعود ملكيتها إلى المؤسسات الثقافية (يقابلها في العراق وزارة الثقافة والفنون)، وهناك مدارس ومعاهد وكليات قسمًا منها تابع للقطاع السياحي وآخر تابع للقطاع التعليمي... الخ. ومن ثم فإن الدخل المتحقق لمنشآت ذات طابع سياحي بحث لكن عائديتها تعود إلى قطاعات أخرى، هل يدخل ضمن الدخل السياحي أم لا؟.

شكل (3)

مخطط يوضح مساهمة القطاعات الرئيسة والفرعية في تصنيع (المنتج السياحي) في ولاية ميسوري الأمريكية عام 1967



وقد تتبعنا الدراسة كيف ساهمت فروع الاقتصاد القومي في تصنيع المنتج السياحي والبالغة قيمته (564) مليون دولار، واتضح أن هناك أكثر من مائة وأربعين قطاع وصناعة فرعية تساهم في تكوين هذا المنتج.

نستنتج من هذه الدراسة أنه من غير المنطقي أن يكون الإنفاق السياحي يمثل الدخل السياحي، لأن اعتماد هذا المنطق يعني نكران الجهود المبذولة من قبل القطاعات الأخرى في تحقيق هذا المنتج الذي بلغت قيمته (564) مليون دولار. ومرة أخرى فإن اعتماد احتساب الدخل السياحي بموجب طريقة الإنفاق، يعني السقوط في مشكلة ازدواجية الحساب في الحسابات القومية، ومرة أخرى تؤكد الحقائق أن اعتماد طريقة القيمة المضافة هي الأفضل والأنسب لاحتساب الدخل السياحي ودوره في تكوين الدخل القومي.

هذا ويمكن تبيان دور الدخل السياحي من اجمالي الناتج المحلي في عام 2000 لعدد من البلدان كما في الجدول (4) الآتي: -

جدول (4)

نسبة الدخل السياحي من اجمالي الناتج المحلي في عام 2000 لعدد من البلدان

النسبة %	البلد	النسبة %	البلد
14.2	بريطانيا	34.1	مالطا
13.7	إيطاليا	26.1	الأردن
12.1	كندا	21.7	مصر
11.7	فرنسا	19.1	اسبانيا
11.5	الولايات المتحدة الامريكية	16.9	النمسا
7.3	السعودية	16.1	تونس

واستناداً الى الجدول السابق يمكن تصنيف الدول الى ثلاث مجاميع :

- 1- المجموعة الأولى : وتضم مالطا والأردن ومصر إذ تجاوزت نسبة الدخل السياحي من اجمالي الناتج المحلي 20%. ويرجع سبب ذلك الى أن اقتصاديات هذه البلدان متواضع وهي تعاني من ضعف إمكانات القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي مما يؤدي الى ارتفاع دور الدخل السياحي من اجمالي الناتج المحلي الى أكثر من 20% لعدم وجود قطاعات منافسة له. وينطبق هذا الكلام أيضاً على الجزر والبلدان الصغيرة مثل البحرين ولبنان وبعض جزر البحر الكاريبي.
- 2- المجموعة الثانية : وتضم البلدان من اسبانيا الى الولايات المتحدة الامريكية إذ تتراوح نسبة الدخل السياحي من اجمالي الناتج المحلي ما بين (10-20%) ويلاحظ أنه على الرغم من تطور القطاع الصناعي في هذه البلدان (باستثناء تونس) إلا أن القطاع السياحي دخل دائرة المنافسة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى واستطاع أن يحقق مساهمة جيدة في الدخل القومي.

وأخيراً وليس آخراً يتضح أن ما يتحقق من مطابقات على صعيد الاقتصاد القومي ككل قد لا يتحقق على صعيد القطاع الواحد. وإن اعتماد احتساب الدخل السياحي بموجب طرق (الناتج النهائي، الدخل المكتسبة والاتفاق) تضخم من الدخل السياحي وتتكرر لمساهمات القطاعات الأخرى في تصنيع الناتج السياحي، في حين تعد طريقة القيمة المضافة هي الأنجح في تقدير حجم الدخل السياحي الفعلي بالإضافة الى قلّة المعوقات التي تواجه هذه الطريقة.

ومن المشاكل الأخرى التي تواجه عملية احتساب الدخل السياحي أن هناك العديد من المشاريع السياحية الصغيرة (مثل المطاعم الصغيرة، الأكشاك، المقاهي، المتزهات الصغيرة...الخ) ليست لديها حسابات ختامية مما يصعب على القائمين على عملية احتساب الدخل السياحي، إلا أنه هناك معالجات لهذه المشكلة وبالإمكان تقدير القيمة المضافة التي تحققها مثل هذه المشاريع السياحية.

ولكن أخطر ما في الموضوع هو دخول الاختصاصات الأخرى على خط الاقتصاد السياحي واستخداماتهم للمصطلحات الاقتصادية بشكل مغلط في أبحاثهم وإصداراتهم الأخرى. فهم لا يفرقون بين الدخل السياحي والإيرادات السياحية المتحققة من جراء استضافة السياح الأجانب الوافدين للبلد. والفرق كبير جداً بين الإثنين وبالتالي يتعاملون مع الإيرادات السياحية على أنها تمثل الدخل السياحي وهذا خطأ كبير جداً، لذلك نستعري انتباه الطلبة توجيهاً بالتعامل مع المصطلحات السياحية ذات الطابع الاقتصادي.

ساساً : احتساب دور الدخل السياحي في الدخل القومي: -

يمكن احتساب أهمية دور الدخل السياحي في الدخل القومي بشكل رياضي من خلال اجراء مقارنة نسبية بين الجزء (الدخل السياحي) من جهة والكل (الدخل القومي) من جهة أخرى وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{دور الدخل السياحي في الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل السياحي} \times 100\%}{\text{الدخل القومي}}$$

فعلى فرض أن الدخل السياحي = 800 مليون دولار

وأن الدخل القومي = 16000 مليون دولار

$$\begin{aligned} \text{إذن دور الدخل السياحي في الدخل القومي} &= \frac{800 \times 100\%}{16000} \\ &= 5\% \end{aligned}$$

سابعاً : الدخل السياحي في العراق :-

لا توجد محاولات رسمية لاحتساب الدخل السياحي في العراق من قبل الجهات المعنية (وزارة التخطيط - الحسابات القومية)، والسبب في ذلك أن هيكلية الاقتصاد القومي المعتمدة من قبل وزارة التخطيط لم تخصص قطاع منفرد للسياحة، وإنما جاءت السياحة كجزء من قطاع يسمى قطاع تجارة الجملة والمفرد والتفانيق. وهكذا تم دمج النشاط السياحي مع النشاط التجاري، وعادة يتم احتساب الدخل لهذا القطاع ككل ولا توجد عملية فصل بين الدخل الناتج عن النشاط السياحي والدخل الناتج عن النشاط التجاري. لذلك فإن إحصاءات وبيانات الحسابات القومية العراقية لا تغطي فكرة واضحة عن الدخل السياحي في العراق ولا عن دوره في الدخل القومي العراقي.

إلا أنه توجد العديد من المحاولات الشخصية لتقدير الدخل السياحي اعتماداً على ما متاح من بيانات، ومن ثم معالجة هذه البيانات وصولاً إلى تقديرات للدخل السياحي ودوره في الدخل القومي.

وأهم هذه المحاولات اعتمدت طريقة القيمة المضافة للقطاع السياحي بسعر التكلفة والأسعار الجارية، اعتماداً على بيانات الفنادق تم الوصول إلى صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة للنشاط الفندقي. وطالما أن النشاط الفندقي يشكل نسبة 34.6% من النشاط السياحي*، فقد تم ضرب القيمة المضافة بسعر التكلفة للنشاط الفندقي $\frac{100}{34.6} \times$ وصولاً إلى صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة لمعوم القطاع السياحي كما في الجدول (6) الآتي: -

* في دراسة ميدانية عن ميزانية السائح اتضح أنه يتفق ما نسبته 34.6% من إجمالي الانفاق السياحي على شراء خدمات الإيواء. والمزيد من المعلومات راجع:

- منها عبد الستار عبد الجبار، أسس علمية مقترحة لاحتساب الدخل السياحي وأثره في الدخل القومي العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 112-114

3- المجموعة الثالثة: وتضم السعودية والتي تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي في تكوين الدخل القومي بحيث لا يستطيع أي قطاع بما فيها القطاع السياحي أن ينافس القطاع النفطي، لذلك تبقى نسبة الدخل السياحي من إجمالي الناتج المحلي أقل من 10%. وينسحب هذا الكلام على غالبية البلدان المنتجة للنفط مثل العراق وإيران ودول الخليج العربي.

ويمكن أيضاً الاستعانة بنموذج آخر من البيانات التي توضح دور الدخل السياحي في الدخل القومي باعتماد طريقة القيمة المضافة المتحققة لكل قطاع بما فيها القطاع السياحي لمعرفة أهمية القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى كما في الجدول (5) الآتي: -

جدول (5)
نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة
حسب القطاعات في الأردن للسنوات 1992-1997

القطاع	1992	1993	1994	1995	1996	1997	المعدل
الزراعة	11	7.7	6.4	6	6.3	5.3	7.12
الصناعة	16.1	15.4	17.7	17.8	16.2	16.8	16.67
الكهرباء والمياه	3.1	3.3	3.2	3.6	3.7	3.9	3.47
الإنشاءات	7.2	8.7	9	8.5	7.9	6.9	8.03
التجارة العامة	3.4	4.1	4.6	4.7	5	5.8	4.60
النقل والاتصالات	14.6	14.4	13.9	14.3	15.3	15.2	14.62
الخدمات	22.8	27.5	24.5	24.7	24.9	25.2	24.94
السياحة	9	10.26	9057	10.14	11.14	11.1	10.20

ويلاحظ أن الجدول السابق يعطي فكرة واضحة عن طبيعة المنافسة بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة، وأن القطاع السياحي استطاع أن يحتل المرتبة الرابعة وبمعدل (10.20%) خلال السنوات 1992 - 1997 وهي نسبة جيدة إذا ما علمنا أن القطاع السياحي في الأردن ليس قطاعاً عريضاً وقد دخل دائرة التنافس مع القطاعات الأخرى في عقد التسعينات من القرن العشرين.

احتساب صافي القيمة المضافة للقطاع السياحي بسعر الكلفة وبأسعار الجارية(*)
(مليون دينار)

المستويات	2007	2006	2005	2004	2003	صافي القيمة المضافة للقطاع السياحي
الإنتاج الإجمالي (الإيرادات)	63768	48740	34224	46655	80363	
- مجموع المستلزمات						
السلعية	7051.4	4519	4377	6041	1387	
الخدمية	3639	4100	5689	6811.4	4615	
المشتريات	8120.2	7918	1192	2482	3786	
والمشتريات (المستخدم)	18810.6	16537	11247	15334.4	9788	
= إجمالي القيمة المضافة بسعر السوق	44957.4	32203	22977	31320.6	70574	
- الضرائب غير المباشرة	111.1	122	98.5	65.2	101	
= إجمالي القيمة المضافة بسعر التكلفة	44846.3	32081	22878.5	31255.4	70474	
- الاندثار	6364.4	6190	9305.6	6017	13123	
= صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة للقطاع الفندقي	38481.9	25891	13572.9	25238.4	57351	
صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة للقطاع السياحي	111219.4	74829.5	39228.0	72943.4	165754.3	

ويلاحظ من الجدول السابق أن البيانات المتاحة يمكن استخدامها لحساب الدخل الفندقى وهو جزء من الدخل السياحي. ولمعالجة الموضوع اعتمدت المحاولة على ما يسمى بميزانية السائح والتي توضح أوجه إنفاقات السياح على الخدمات السياحية، وليرى أن ما يتفقه السياح على خدمات الإيواء تشكل نسبة 34.6% من اجمالي إنفاق السياح في العراق. وهكذا قامت الدراسة بضرب الدخل الفندقى $100/34.6$ وصولاً الى الدخل السياحي.

(٥) الحسابات الواردة في الجدول (7) خاصة بجميع محافظات العراق باستثناء محافظات إقليم كردستان.

والملاحظة الثانية التي يمكن أن يشار إليها في هذا المجال أن الدخل السياحي في العراق لم يصل حتى إلى المليار دينار مما يؤثر ضعف النشاط السياحي في العراق. وتوضح الدخل السياحي فيه أيضاً ولتبيان دور الدخل السياحي في الدخل القومي سوف نستعين بالجدول (7) الآتي :-

نسبة الدخل السياحي من الناتج المحلي الإجمالي العراقي

جنول (7)

(3) النسبة %	(2) الذخير المخطط الإجمالي بالأسعار الجارية	(1) الذخير المتاح	السنة
0.23	41022927.3	96817.9	2002
0.56	29585788.6	165754.3	2003
0.13	53235358.7	72943.4	2004
0.05	73533598.6	39228.0	2005
0.07	95587954.8	74829.5	2006
0.09	111455813.4	111219.4	2007
0.09	154026061.6	155999.15	2008
0.14	139330210.6	200778.9	2009

المصدر : (1) مها عبد الجبار السامرائي، أسس عملية مقترحة لاحتساب الدخل السياحي وأثره في الدخل القومي العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2010، ص 130.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الحسابات القومية، تقرير الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2002-2009.

ولاحظ من الجدول السابق النسبة المئوية لمساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي العراقي لغت كمعدل (0.17%) ويرجع سبب ذلك الى :-

اسئلة الفصل الأول:

س1/ وضح الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة داخلياً الإيجابية بمعادلة.

س2/ أ- وضح الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي داخلياً الإيجابية بمعادلة.
ت- وضح الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي داخلياً الإيجابية بمعادلة.

س3/ وضح الفرق بين الدخل الشخصي والدخل القابل للصرف (الدخل المتاح) داخلياً الإيجابية بمعادلة.

س4/ وضح الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي. (سؤال)

س5/ عدد طرق احتساب الدخل القومي وأشرح واحدة منها. 7

س6/ عرف الدخل السياحي :

- أ- بموجب طريقة الدخل المكتسبة.
- ب- بموجب طريقة الانفاق.
- ت- بموجب طريقة الناتج والقيمة المضافة.

س7/ ما هي أفضل الطرق لاحتساب الدخل السياحي مع الشرح. (معطى المحاضرة)

س8/ وفقاً للبيانات الآتية كيف يتم احتساب الدخل السياحي (صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة) لأحد الفنادق: -

إيرادات الفندق	8.500 مليون دولار
مصاريف الفندق	3.750 مليون دولار
الضرائب	0.850 مليون دولار
الإعانات	0.000 مليون دولار
الانتشار السنوي	1.000 مليون دولار

س9/ ما هي مشكلة احتساب الدخل السياحي في العراق، وما هي أسباب انخفاض نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي بحدود (0.17%) فقط.

س10/ علل ما يأتي: -

أ- انخفاض دور الدخل السياحي في الدخل القومي للبلدان النفطية.

ب- ارتفاع دور الدخل السياحي في الدخل القومي للأردن إلى أكثر من (10%).

ت- ارتفاع دور الدخل السياحي في الدخل القومي لدولة مالطا إلى أكثر من (34%).

1- هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي أنه أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي الذي تشكل نسبته في الدخل القومي أكثر من 80%. وبالتالي فإن أي قطاع آخر لا يقوى على منافسة القطاع النفطي بما في ذلك القطاع السياحي.

2- الظروف الصعبة التي يمر بها العراق من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بحيث انعكست سلباً على أداء عموم القطاعات بما في ذلك القطاع السياحي، إذ يعتبر الطلب السياحي حساس جداً للأحداث السياسية والعسكرية والأمنية ويعد من أكثر القطاعات تأثراً بها.

3- فشل عملية التنمية السياحية وقلة الاستثمار السياحي والاعتماد الكامل على القطاع الخاص دون تقديم الدعم له.

4- ضعف البنى التحتية وتؤدي الخدمات مما يحمل الاستثمار السياحي أعباء كبيرة ويزيد من تكاليف الاستثمار السياحي.

5- عدم توافر المناخ السياحي الملائم (البيئة الاستثمارية) حال دون استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق.

6- نقص بالتشريعات والقوانين التي تنظم النشاط السياحي استثماراً وإنتاجاً.

7- قلة المطارات والموانئ وضعف إمكاناتها وعدم استيعابها لاستقبال أعداد كبيرة من السياح الزائرين.

8- البيروقراطية والروتين والفساد الإداري والمالي والتأخير في إنجاز المعاملات السياحية.